

## الزحف الاستيطاني الاسرائيلي يتربع على عرش

الانتهاكات الاسرائيلية في العام 2018



2018

تم اعداد هذا التقرير كجزء من مشروع "الدعوة الى حل مستدام وقابل للحياة للصراع الاسرائيلي – الفلسطيني" والممول من قبل الاتحاد الاوروبي. المحتويات في هذا التقرير هي بمعرفة ومسؤولية منفذي المشروع ولا تعكس باي حال من الاحوال وجهة نظر الممول



## مقدمة

إن قضية الاستيطان الإسرائيلي كانت ولا تزال من أبرز قضايا الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، حيث أن إسرائيل ومنذ قيامها باحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967، دأبت على إنشاء وبناء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة في سياسة مبرمجة رامية إلى تعزيز وجودها على هذه الأرض والقضاء على أي إمكانية لقيام الدولة الفلسطينية المستقلة المتصلة جغرافياً والمستدامة اقتصادياً.

فمنذ اليوم الأول لاحتلال الضفة الغربية شرعت إسرائيل في بناء المستوطنات الإسرائيلية، وتركز معظم هذا البناء على الأراضي في المنطقة المصنفة "ج" التي بحسب اتفاقية أوسلو الثانية المؤقتة والموقعة في العام 1995 بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل تخضع للسيطرة الأمنية والإدارية الإسرائيلية الكاملة. وتجدر الإشارة أن المناطق المصنفة "ج"، كان يتوجب نقلها لتصبح تحت السيطرة الفلسطينية الكاملة لولا المماطلات الإسرائيلية والتعمد في عدم تنفيذ الاتفاقيات الموقعة مع الفلسطينيين [1] التي أبقّت على المناطق المصنفة "ج" تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة حتى يومنا هذا. ومع تصاعد الهجمة الاستيطانية الشرسة والزيادة غير طبيعية للتوسع الاستيطاني قامت إسرائيل بالاستيلاء على آلاف الدونمات من الأراضي الفلسطينية ذات الملكية الخاصة وذلك من خلال تطبيق العديد من الإجراءات ومن ثم تحويلها لصالح المستوطنات الإسرائيلية لأهداف أعمال البنية التحتية والتوسع وبناء البؤر الاستيطانية الجديدة. وتبلغ مساحة المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية حتى هذا التاريخ 198 كم<sup>2</sup> أي ما يعادل 3.5% من مساحة الضفة الغربية الكلية، ويقطنها ما يزيد عن 800 ألف مستوطن إسرائيلي.

وفي العام 2018، صعدت حكومة الاحتلال الإسرائيلي من انتهاكاتها بحق الشعب الفلسطيني وأرضه وممتلكاته والتي أثرت بشكل سلبي وخطير على حياة المواطنين الفلسطينيين. فبالرغم من المساعي الدولية الحثيثة خلال الأعوام الماضية لحل النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي وإحلال السلام الشامل والعدل في المنطقة إلا أن دولة الاحتلال الإسرائيلي ما زالت تتماهى في انتهاكاتها بحق الشعب الفلسطيني ومستمرة في النشاطات الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والمتمثلة بمصادرة الأراضي الفلسطينية والتوسعات الاستيطانية المختلفة وشرعنة البؤر الاستيطانية الغير القانونية وعمليات الهدم الإسرائيلية التي استهدفت مئات المنازل والمنشآت الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة وشردت العديد من العائلات الفلسطينية (من أطفال وكبار السن ونساء) وايضا

انتهاكات المستوطنين التي باتت تشكل خطورة كبيرة على المواطنين الفلسطينيين وحياتهم اليومية هذا بالإضافة الى استهداف القطاع الزراعي الفلسطيني من اقتلاع للأشجار الفلسطينية وبخاصة اشجار الزيتون التي تعتبر مصدر دخل رئيسي وهام للعائلات الفلسطينية وتدمير المنشآت والمعدات الزراعية والمصادر التي تبعتها من اجل شل الحركة الزراعية والاقتصادية, هذا بالإضافة الى مئات اوامر الهدم ووقف العمل الإسرائيلية التي استهدفت تجمعات فلسطينية بأكملها تحت مسميات واهية, من اجل السيطرة على الأراضي التي تقوم عليها هذه التجمعات واقامة المخططات الاستيطانية عوضا عنها. فيما يلي تفصيل للنشاطات الاستيطانية في الضفة الغربية المحتلة خلال العام 2018

### المخططات الاستيطانية الصادرة من قبل حكومة الاحتلال خلال العام 2018

خلال العام 2018, أصدرت حكومة الاحتلال الاسرائيلي ممثلة بوزارتها المختلفة (دائرة أراضي إسرائيل, ووزارة البناء والاسكان الاسرائيلية, ووزارة الداخلية الاسرائيلية وبلدية القدس الاسرائيلية) 145 مخططا استيطانيا للبناء والتوسع في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة, استهدفت 67 مستوطنة اسرائيلية. وقد شملت هذه المخططات بناء 6859 وحدة استيطانية في المستوطنات السابق ذكرها على مساحة تبلغ 7948 دونما من الاراضي الفلسطينية. كما تجدر الاشارة الى أن المخططات الاسرائيلية استهدفت 31 مستوطنة اسرائيلية في المنطقة التي اصبحت تُعرف "بمنطقة العزل الغربية" في الضفة الغربية المحتلة (المستوطنات الواقعة على الجانب الغربي من الجدار -بين الخط الاخضر - خط الهدنة للعام 1949 ومسار جدار العزل العنصري) بواقع 3546 وحدة استيطانية, على مساحة قدرها 3571 دونما. كما استهدفت المخططات ايضا 36 مستوطنة اسرائيلية على الجانب الشرقي من الجدار بواقع 3313 وحدة استيطانية (على مساحة قدرها 4377 دونما). كما شملت المخططات الاسرائيلية بناء مستوطنات جديدة في الضفة الغربية المحتلة هذا بالإضافة الى انشاء مناطق صناعية جديدة.

### التوسع الاستيطاني الإسرائيلي خلال العامين 2015-2017

قام معهد الابحاث التطبيقية - القدس (أريج) خلال العام 2018 بدراسة تحليلية للتوسع الاستيطاني الحاصل في المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة خلال العامين 2015 و 2017 من خلال تحليل صور جوية عالية الجودة. وتبين من خلال التحليل أن هناك زيادة في المساحة في 3893 موقعا في 159 مستوطنة اسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة خلال الفترة السابق ذكرها (2015 و 2017) شملت المنطقة العمرانية التابعة للمستوطنات الاسرائيلية والبنية التحتية. وبلغت مساحة التوسع الاجمالية 6839 دونما, منها 1021 دونما زيادة في المنطقة العمرانية التابعة للمستوطنات الاسرائيلية بواقع 8287 وحدة استيطانية سكنية تم بنائها في المستوطنات الاسرائيلية خلال العامين الماضيين, هذا بالإضافة الى 934 كرفانا تم اقامتها على مساحة 108 دونما من الاراضي الفلسطينية. كما أظهر التحليل أيضا زيادة في مساحة البنية التحتية للمستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة بواقع 5710 دونما شملت بناء 376 منشأة (صناعية, زراعية أو صناعية) على مساحة بلغت 168 دونما من الاراضي الفلسطينية, و542 موقعا تم تهيئته كبنى تحتية للبناء والتوسع في المستوطنات الاسرائيلية والبؤر الاستيطانية في الضفة الغربية المحتلة على مساحة بلغت 4746 دونما من الاراضي الفلسطينية. وأيضاً أظهر التحليل حجز 414 موقعا في المستوطنات الاسرائيلية كمناطق للطاقة الشمسية في المستوطنات الاسرائيلية على مساحة بلغت 796 دونما.

### اعتداءات المستوطنين الاسرائيليين في الضفة الغربية المحتلة خلال العام 2018

سجل معهد الابحاث التطبيقية - القدس (أريج) 429 حالة اعتداء من قبل المستوطنين الإسرائيليين بحق المواطنين الفلسطينيين وأراضيهم وممتلكاتهم في مختلف مناطق الضفة الغربية المحتلة حيث تعددت الأساليب التي يمارسها المستوطنين في الاعتداء على الفلسطينيين بين عمليات الدهس التي استهدفت الأطفال والمسنين من رجال ونساء هذا بالإضافة الى الاعتداء على الاشجار المثمرة وحرق بعض منها واقتلاع اخرى, والاقترحات المتكررة للاماكن التاريخية والدينية وخاصة المسجد الاقصى المبارك في مدينة القدس المحتلة وتدمير الممتلكات الفلسطينية من محال تجارية ومنازل وسيارات كذلك الاعتداء على المواطنين الفلسطينيين أنفسهم. وترى محافظات القدس ونابلس والخليل على عرش المحافظات الفلسطينية التي تعرضت لانتهاكات المستوطنين الاسرائيليين في الضفة الغربية المحتلة. وكثرت اعتداءات المستوطنين الاسرائيليين الا أن الاهداف واضحة وعلى رأسها فرض

وجودهم "كأسياد بلاد" في الارض الفلسطينية المحتلة وذلك في انتهاك واضح وصريح لجميع القوانين والاعراف الدولية التي نددت بذلك. فالفقرة السادسة من المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة تنص على انه " لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترحل أو تنقل جزءاً من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها" وهذا بالضبط ما قامت به اسرائيل عقب احتلالها للأراضي الفلسطينية في العام 1967 حيث استباحت لنفسها مصادرة الاراضي الفلسطينية المحتلة من خلال قوانين عدة اصدرتها وفقاً لأهوائها الاستيطانية في الاراضي الفلسطينية المحتلة وقامت بتنفيذها على أرض الواقع لغرض بناء المستوطنات وتوطين المستوطنين فيها وتثبيت سيطرتها على الارض التي احتلتها. كما أن المادة 8 (الباب الثاني)(ب) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المعتمد في روما في 17 تموز من العام 1998 تعتبر ان " قيام دولة الاحتلال على نحو مباشر أو غير مباشر، بنقل أجزاء من سكانها المدنيين إلى الأرض التي تحتلها، أو ابعاد أو نقل كل سكان الأرض المحتلة أو أجزاء منهم داخل هذه الأرض أو خارجها"، هي جريمة حرب. كذلك يعرف مشروع تقنين الجرائم ضد السلم وأمن البشرية للعام 1996، المادة 20 (ج)(1) (الباب الثاني) من أن "نقل دولة الاحتلال لأجزاء من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها" هو جريمة حرب أيضاً.

### الاورام العسكرية الاسرائيلية الصادرة في الضفة الغربية خلال العام 2007

كشفت معهد الابحاث التطبيقية - القدس (أريج) عن 171 أمراً عسكرياً اسرائيلياً تم اصدارها من قبل الادارة المدنية الاسرائيلية خلال العام 2018 واستهدفت المنازل الفلسطينية والممتلكات والاراضي الفلسطينية في العديد من المدن والقرى الفلسطينية، خاصة في المناطق التي ما زالت تخضع للسيطرة الاسرائيلية (مناطق "ج" أو الاراضي الفلسطينية التي تخضع لتصنيف "أراضي حكومية" أو "مناطق عسكرية مغلقة" أو "مناطق إطلاق نار"). وتربعت محافظة الخليل على عرش المحافظات الفلسطينية من حيث عدد الاوامر العسكرية الصادرة والتي استطاع معهد الابحاث التطبيقية الحصول عليها بواقع 84 أمراً يليها محافظتي طوباس والقدس. والجدير بالذكر أن الاوامر العسكرية الصادرة استهدفت العديد من التجمعات البدوية الفلسطينية في تلك المحافظات، منها تجمع الخان الاحمر البدوي الذي يتهدده الهدم من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلي التي تتوي ترحيل ساكنيه لتنفيذ مخططاتها الاستيطانية في تلك المناطق.

## عمليات الهدم الاسرائيلية التي استهدفت المنازل والمنشآت الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة خلال العام 2018

يزخر العام 2018 بالعديد من عمليات الهدم والاحلاء التي نفذتها السلطات الاسرائيلية المحتلة ممثلة بمؤسساتها المختلفة, بدءا من الادارة المدنية الاسرائيلية, الذراع الرئيسي للاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة والتي تعمل على تعزيز سلطتها وسيطرتها على الاراضي الفلسطينية التي ما زالت تخضع للسيطرة الاسرائيلية الكاملة بحسب اتفاقية أوسلو الثانية المؤقتة للعام 1995 , "تحت مسمى أراضي ج", حيث تتحكم الادارة المدنية الاسرائيلية في جميع مناحي الحياة في هذه المناطق وتضيق سبل العيش للشعب الفلسطيني فيها من خلال الحد من البناء الفلسطيني مهما كان نوعه سواء كان سكنيا أو تجاريا أو زراعيًا وغيره هذا بالإضافة الى منع سلطات الاحتلال الاسرائيلية الفلسطينيين من الاستثمار في هذه المناطق وتنفيذ المشاريع التي من الممكن ان ترفع من العائد الاقتصادي للفلسطينيين وتحسين ظروفهم المعيشية بهدف منعهم من استغلال هذه الاراضي حتى يتسنى لها مصادرتها في المستقبل وترسيخ منظومة الاستيطان فيها. وخلال العام 2018, بلغ عدد المنازل التي تم هدمها في الضفة الغربية المحتلة 162 منزلا كان معظمها في محافظات القدس والخليل و بيت لحم على التوالي. كما بلغ عدد المنشآت التي تم استهدافها ايضا بغض النظر عن نوعها 144 منشأة, كان معظمها في كل من محافظات القدس والخليل و بيت لحم على التوالي. ونفذت السلطات الاسرائيلية معظم عمليات الهدم بذريعة البناء الغير مرخص (وعلى وجه الخصوص في مدينة القدس المحتلة والمناطق المصنفة "ج") وكذلك بذريعة الدواعي الأمنية, كهدم منازل تعود لفلسطينيين تدعي اسرائيل انهم قاموا بتنفيذ "عمليات معادية لإسرائيل".

## استهداف الاشجار الفلسطينية خلال العام 2018

كانت عملية اقتلاع الاشجار المثمرة و تدمير المحاصيل الزراعية من أشد الانتهاكات الاسرائيلية التي شهدتها الاراضي الفلسطينية خلال العام 2017-2018 سواء على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي أو المستوطنين الاسرائيليين القاطنين في المستوطنات الاسرائيلية القريبة من القرى الفلسطينية والاراضي الزراعية. و تبعا لدراسة تحليلية أعدها معهد الابحاث التطبيقية, تبين انه خلال العام 2018, تم اقتلاع, تجريف و مصادرة أو حرق 7546 شجرة مثمرة كان معظمها في محافظات الخليل و بيت لحم ونابلس على التوالي. و كان لهذا الانتهاك الاسرائيلي أثر كبير و

واضح على القطاع الزراعي و خصوصا أن معظم الأشجار التي تم اقتلاعها هي من الزيتون و التي تشكل مصدر دخل أساسي للعديد من العائلات الفلسطينية.

### مصادرة الاراضي الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة

تعددت وسائل المصادرة الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية المحتلة منذ احتلال اسرائيل للأراضي الفلسطينية في العام 1967 الا أن الهدف كان واحد، الا وهو السيطرة على اكبر مساحة ممكنة من الاراضي الفلسطينية للأغراض الاسرائيلية المختلفة. وعقب احتلال اسرائيل للضفة الغربية و قطاع غزة في العام 1967، استباحت اسرائيل لنفسها اصدار الاوامر العسكرية العديدة لتنفيذ مخططاتها الاستيطانية في الاراضي الفلسطينية المحتلة والمضي قدما في فرض واقع اليم على الفلسطينيين حيث تغنت على مسلمات زائفة وغير شرعية تعود الى قوانين سنتها وفرضتها بما يتناسب ومطامعها الاستيطانية. وفي احصائية لمعهد الابحاث التطبيقية - القدس (أريج) للأراضي الفلسطينية المصادرة خلال العام 2018، تم الكشف عن 3588 دونما من الاراضي الفلسطينية قامت اسرائيل بمصادرتها والاستيلاء عليها سواء من قبل قوات الاحتلال أو المستوطنين الاسرائيليين لتنفيذ عدة مشاريع استيطانية من توسيع للمستوطنات واقامة بؤر استيطانية جديدة وشق طرق التفاية وغيرها من المشاريع الاستيطانية .

### **ملخص،**

ان الانتهاكات الاسرائيلية بحق الاراضي والممتلكات الفلسطينية تكشف نوايا اسرائيل الحقيقية اتجاه عملية السلام مع الفلسطينيين حيث لا تدخر اسرائيل فرصة واحدة إلا وتحاول فيها هدر جهود السلام وذلك من خلال الاستمرار بالإعلان والموافقة بلا هوادة على توسعات استيطانية في المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة في مدينة القدس المحتلة وهدم المنازل الفلسطينية واقتلاع الأشجار ومصادرة الاراضي. وتعتبر النشاطات الاستيطانية انتهاكا واضحا للقوانين والاعراف الدولية منها قرارات مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة و معاهدة جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب الصادرة المؤرخة بتاريخ 12 آب من العام 1949 والاتفاقيات الموقعة مع الفلسطينيين. وفيما يلي بعض منها: (1) قرار مجلس الامن رقم 242 لسنة 1967: و الذي يدعو الى انسحاب القوات الإسرائيلية المسلحة من

الأراضي التي احتلتها في العام 1967، و يؤكد على عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب، والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة ان تعيش فيه بامان.

كذلك قرار مجلس الامن رقم 446 لسنة 1979 الذي اكد على عدم شرعية سياسة الاستيطان الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس واعتبارها عقبة خطيرة في وجه السلام في الشرق الأوسط.

وايضا قرار مجلس الامن رقم 452 لسنة 1979 الذي يدعو فيه مجلس الأمن سلطات الاحتلال الإسرائيلي وقف الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية التي احتلتها في العام 1967 بما فيها القدس. والقرار رقم 465 لسنة 1980 : الذي طالب إسرائيل بوقف الاستيطان والامتناع عن بناء مستوطنات جديدة وتفكيك تلك المقامة آنذاك، وطالب أيضاً الدول الأعضاء بعدم مساعدة إسرائيل في بناء المستوطنات.

كذلك نصت الفقرة 6 من المادة 49 من معاهدة جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة بتاريخ 12 آب من العام 1949 على انه ' لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترحل أو تنقل جزءاً من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها' . كما تنتهك إسرائيل البنود الأخرى لمعاهدة جنيف الرابعة و خصوصاً المادة 53 التي 'تحظر على دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات، أو بالدولة أو السلطات العامة، أو المنظمات الاجتماعية أو التعاونية، إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتماً هذا التدمير'.